الباب الأول

المقدمـــــة :-

يعتبر القطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية دعامة أساسية لكثـــير من قطاعات الاقتصاد القومى كالصناعة والنقل والمواصلات والتجارة وغيرهـــا، حيث يعتمد نمو وتطور تلك القطاعات على نمو وتطور القطاع الزراعى ، كمـــا أن للقطاع الزراعـــــى دورفعـــال فـــى التكويـــن الرأســـمالى الثـــابت للبنيـــان الإقتصادى القومى ٠

ومما لاشك فيه ان نمو وزيادة إنتاجية القطاع الزراعى يتأثر إيجابا وســـلباً بمجموعه من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة الداخليـــة والخارجية ، ولعل من أبرز السياسات الاقتصادية التى تساعد على تطويـــر أداء القطاع الزراعى تلك السياسات المتعلقة بالإنتاج والبرامج الهيكلية وتطوير البنيـــة الأساسية ، والسياسات السعرية الزراعية ، والسياسات المتبعة بالنســـبة للعمالـــة الزراعية ، وسياسات التجارة الخارجية الزراعية٠

ويرتبط استهلاك الغذاء فى المجتمع بمجموعه مـــن العوامـــل السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والنفســـية والســـلوكية وغيرهـــا ، ولعـــل السياســـات الاقتصادية تكون أهم تلك العوامل التى تؤثر تـــأثيراً مباشـــراً فـــى الاســـتهلاك الغذائى ، فحجم الطلب لسلعة يرتبط بكل من الأسعار والدخول وعـــدد الســـكان وأسعار السلع المنافسة وغيرها من العوامل ، التى تتغير بشـــكل كبـــير بتغيـــير السياسات الإقتصادية خاصة السعرية منها ٠

فإن دراسة السياسات الاقتصادية تعتبر ضرورة هامة للتعرف علـــى أثـــر تلك العوامل منفردة او مجتمعة ، بغية الوصول إلـــى وضـــع بعـــض الأســـس والمؤشرات أمام واضعى السياسة الإقتصادية فى المستقبل٠

وفى مجال السياسات السعرية على المنتجات الزراعية تضـــع الحكومـــة معايير معينة عند تحديد الحد الأدنى أو الأقصى من الأسعار ، أو غير ذلك مـــن تدابير بغية التحكم فى الأسعار وكذلك بعض السياسات الماليـــة والنقديـــة التـــى تساعد فى توجيه الإنتاج والاستهلاك خاصـــة للمحـــاصيل الاســـتراتيجية مثـــل حاصلات الحبوب بعكس ما يعتقد البعض بأن الاقتصاد الحر وميكانيكية الســـوق تعنى ترك الأمور كلية دون تدخل الدولة ، فهذا الأمر يناقض الواقع والمصلحـــة العامة فى مجال الزراعة وتلعب السياسات السعرية دوراً رئيسيا فاعلا من أجـــل تحريك قوى كل من الإنتاج الزراعـــى والتحكـــم فـــى العـــرض مـــن ناحيـــة وعلى تحريك القوى المؤثـــرة علـــى الإســـتهلاك الغذائـــى وترشـــيد الطلـــب من ناحية أخرى ٠

ويجب ان تتكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات السعرية القومية وكذلك تكامل السياسات السعرية القومية مع السياسات الاقتصادية والقطاعية والقومية الأخرى، وتختلف أهداف السياسات السعرية الزراعية مع اختلاف مرحلة التطور الاقتصادى والسياسات الاقتصادية المتبعة فى الدولة ٠

وتعتبر السياسة الاقتصادية العامة هى نوع من العمل الجماعى الذى يجرى تخطيطه وتنفيذه بهدف تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية يجرى متابعة تطوره وتنفيذه من خلال تقييم الأداء الاقتصادى المصاحب لها والسياسات الاقتصادية تمثل الإجراءات العملية التى تتخذها الدولة بهدف التأثير فى الحياة الاقتصادية ، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة القوانين والأدوات ذات الطابع الاقتصادى والتى تستخدم لإنجاز أهداف معينة، وقد تكون هذه الأدوات السياسية مستقلة او مرتبطة نسبياً بتلك الأهداف، والافتراض الضمنى لهذا المعنى هو ان الأهداف المراد تحقيقها والأدوات الموظفة لإنجاز تلك الأهداف واضحة ومحددة ومعروفة لدى متخذى القرار والتنفيذيين معاً٠

ويمتد مجال السياسات الإقتصادية للعديد من الأنشطة والمجالات كتنظيم قطاع الأعمال ، وتنظيم الزراعة والعمل ، وتنظيم التجارة مع الدول الأخرى ، واستقرار الاقتصاد وتنميته ، ولذا فإن السياسة الاقتصادية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية العريضة كالسياسة النقدية والسياسة المالية ، وسياسة التجارة الخارجية ، وسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها ، والسياسة الزراعية ، وسياسة تشجيع وتنظيم النقل ، وسياسة التأمين الإجتماعي، وسياسة الإسكان الحكومى ، وسياسة الأجور وغيرها ، ومن أدوات السياسة عمليات التسعير ووضع سعر ضمان او حد ادنى للأسعار حيث تستخدم للتحكم فى حجم الإنتاج الزراعى والإنتاج الغذائى وغيرها ٠

وقد يقتضى الأمر التدخل الحكومى بتعديل أسعار السلع الزراعية المنتجة محلياً بالطريقة التى تساعد على زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتوجيهها نحو توفير الغذاء والتى تربط بين السياسات التسعيرية للمنتجات الزراعية والسياسات التسعيرية العامة ، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد الموارد الرئيسية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنقد الأجنبى اللازم لتنفيذها ، مع مراعاة التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسى منها والثانوى على حد سواء وقد كانت السياسات المالية والنقدية والسعرية المتبعة فى مصر خلال الخمسينات والستينيات مرتكزه على أساس النظام الاقتصادى الشمولى او المركزى ، المعتمد على حتمية الدولة فى كافة مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد والتحكم فى مستوى الدخل وحجم

الاستهلاك على كل من المستوى القومى والفردى ، وفى منتصف السبعينات بدأ تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى ، وفى الثمانينات وأوائل التسعينات حدثت تحولات فى السياسة الاقتصادية بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتطوير أساليب الإنتاج والاتجاه نحو التحرر وديناميكية السوق واطلاق حرية القطاع الخاص وتعاظم دوره على حساب القطاع الحكومى فى كافة مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد مما ادى الى تحرك أسعار العديد من السلع وانخفاض الدعم المباشر وغير المباشر ٠

وقد شملت برامج الإصلاح الاقتصادى قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى المصرى ، وقد تم الغاء نظام تحديد المساحات المنزرعة والتوريد الاجبارى ، وقد حدث تقدم ملحوظ فى مجال البحوث الزراعية ، مما كان له اكبر الأثر فى استنباط أصناف جديدة عالية الانتاجية ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بصورة كبيرة فى كثير من الانتجة الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب ، مما أدى إلى خفض الفجوة الغذائية فى كثير من المنتجات بصورة ملحوظة ٠

ومحاصيل الحبوب من أهم مصادر الغذاء للأنسان المصرى ، حيث بلغ متوسط حجم الإنتاج المحلى منها نحو ١٨ مليون طن تبلغ قيمتها نحو ١١.٤٠٤ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، وتعتبر محاصيل الحبوب هدفا إنتاجيا استراتيجياً مصرياً حيث بلغ متوسط المساحة المنزرعة منها نحو ٦,٤٧مليون فدان سنويا فى المتوسط خلال الفترة تمثل نحو ٤٦,٨% من اجمالى المساحة المحصولية ، وتعتبر محاصيل القمح والذرة الشامية والارز من اهم تلك المحاصيل حيث تبلغ مساحتها نحو ٦،٠٠٥ مليون فدان تمثل نحو ٩٢,٨% من إجمالي المساحة المحصولية البالغة نحو ٦,٤٧١ مليون فدان فى المتوسط لهذه الفترة ، وبخصوص محصول القمح فقد بلغ متوسط المساحة المنزرعة بالقمح لهذه الفترة نحو ٢,٤٤٤مليون فدان تمثل نحو ١٧,٧% من المساحة المحصولية ، بينما تمثل نحو ٣٧,٧% من مساحة الحبوب فى هذه الفترة ، وتمثل نحو ٤٠% من إجمالي مساحة الزراعات الشتوية ، وتنتج نحو ٥,٩٤٩مليون طن من القمح قيمتها نحو ٣,٨٣٥ مليار حنيه فى المتوسط ، وقد بلغت كمية الواردات من القمح ودقيقه نحو ٥,٩١٥مليون طن فى المتوسط قيمتها نحو ٣,٦٠١ مليار جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من القمح نحو ١١,٥٤١مليون طن قيمتها نحو ١٠,١٤٢ مليار جنيه ٠

أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية فقد بلغت المساحة المنزرعة بالذرة الشامية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ٢,١٣١مليون فدان تمثل نحو

١٥,٤% من المساحة المحصولية ، وتمثل نحو ٣٢,٩% من مساحة الحبوب ، بينما تمثل نحو ٣٦,٣% من مساحة الزراعات الصيفية ، وتنتج نحو ٥,٩١٢مليون طن من الذرة الشامية قيمتها نحو ٣,٢٩٩ مليار جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية نحو ٥,١٥٣مليون طن قيمتها نحو ٤,٢١٨مليار جنيه فى المتوسط لهذه الفترة ٠

وكذلك بالنسبة لمحصول الأرز فقد بلغت المساحة المنزرعة بالأرز خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ١,٤٣٠مليون فدان تمثل نحو ١٠,٣% من المساحة المحصولية ، وتمثل نحو ٢٢,١% من مساحة الحبوب ، بينما تمثل نحو ٢٤.٤% من مساحة الزراعات الصيفية ، وتنتج نحو ٣,٥١٦مليون طن من الأرز قيمتها نحو ٢,٤٤٩ مليار جنيه فى المتوسط ، وقد بلغت كمية الصادرات من الأرز نحو ٢٦٣ ألف طن قيمتها نحو ٢٩٠مليون جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من الأرز نحو ٢,٧٣٤مليون طن قيمتها نحو ٣,٥٦٣مليار جنيه فى المتوسط لهذه الفترة ٠

- **مشكلة الدراسة :**

تعتبر حاصلات الحبوب أحد أهم المجموعات المحصولية ان لم تكن أهمها على الإطلاق فى جمهورية مصر العربية لما لها من دور بارز فى سد حاجة الاستهلاك المحلى من ناحية (القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة) وللإستفادة من فائض بعض حاصلاتها فى التصدير (الأرز) ، وبكونها تغطى مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية فى مصر (٤٦% من المساحة المحصولية عام ١٩٩٩) ، ولأن قيمة وارداتها تمثل الجزء الأكبر من قيمة الواردات الزراعية المصرية (٣٤% عام ١٩٩٩) ، ولكون الفائض العالمى منها يتركز فى عدد محدود من دول العالم مثل أمريكا الشمالية والأرجنتين وأستراليا وبعض الدول الأوربية مثل فرنسا وهو الأمر الذى يجعل منها سلاحا سياسيا فى يد تلك الدول ٠ وللأسباب السابقة وغيرها فإن سلع الحبوب تعتبر سلعا إستراتيجية تمس الأمن القومى لمصر من منطلق تأثيرها على الأمن الغذائى المصرى ، ويعتبر توفيرها بشكل مستمر للمستهلك المصرى أحد الأهداف الإستراتيجية الهامة لكافة الحكومات المصرية ، وما زال دعم القمح لكل من المنتج والمستهلك أحد المعالم الرئيسية فى توزيع ميزانية الحكومة ٠

هذا ويتأثر إنتاج وإستهلاك الحبوب بالسياسات الاقتصادية خاصة السياسات السعرية والسياسات الدخلية والسياسات التوزيعية او التسويقية ، فالسياسات السعرية تعمل بشكل مباشر على توزيع كل من الإنتاج والدخول والاستهلاك حيث تساعد فى عمليات تخصيص الموارد على الأنشطة الإنتاجية وتؤثر فى دخول المنتجين وأصحاب الموارد ، كما تؤثر فى عمليات توزيع

ميزانية الأسرة على احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية ، وتؤثر السياسات الدخلية خاصة ما يتعلق منها بالدعم والضرائب فى توجيه الإستهلاك بشكل مباشر ، وأيضا فى توجيه الإنتاج بشكل غير مباشر ، أما السياسات التوزيعية المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية فهى تعكس الطلب المحلى والخارجى على تلك السلع ، كما يمكنها التأثير فى حجم كل من الصادرات أو الواردات وبالذات ما تعلق منها بالتعريفة الجمركية ودعم المصدر أو المستورد ٠ولأهمية العلاقة بين السياسات والإستهلاك من الحبوب ، فإن القياس الكمى لهذه العلاقة يعتبر غاية فى الأهمية،ويعتبر ذلك القياس لتلك العلاقة هو مشكلة هذه الدراسة٠

*** هدف الدراسة :-**

تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسات الإقتصادية على استهلاك محاصيل الحبوب فى مصر ، للوصول إلى أفضل السياسات الإقتصادية الزراعية التى لها تأثير على إستهلاك الحبوب ، لترشيد الإستهلاك منها وتضييق الفجوة ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى منها ، وخفض الاستيراد وإحلال الإنتاج محل الواردات لتوفير العملات الأجنبية وتقدير بعض الآثار المحتملة للسياسات الإقتصادية على إستهلاك بعض محاصيل الحبوب فى مصر ٠

*** طريقة الدراسة**

لقد إعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفى والكمى المناسبة، وعلى جوانب التحليل الإحصائي والقياسى الملائمة لطبيعة البيانات ومشكلة البحث ، خاصة تحليل التباين ونموذج التوازن الجزئى ونموذج العرض والطلب٠

*** طبيعة البيانات ومصادرها :-**

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة فى الجهات المعنية مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى وغيرها من جهات ومصادر البيانات والمعلومات المطلوبة٠

*** خطة الدراسة :-**

١. تحديد أهم السياسات الاقتصادية ٠
٢. دراسة آثار السياسات على استهلاك بعض محاصيل الحبوب فى مصر ٠
٣. أهمية السياسات الاقتصادية فى رسم السياسات الزراعية المصرية
٤. دراسة أنماط الاستهلاك وتطور نصيب الفرد من بعض محاصيل الحبوب فى مصر
٥. اختيار أساليب تحليلية تعكس مدى تأثر مقادير الاستهلاك سنويا بتغير السياسات ٠

٦. اثر التغيرات العالمية بالأسواق العالمية والإتفاقيات العالمية على السياسات الأقتصادية فى مصر ٠

*** محتويات الدراسة :**

تشتمل الدراسة على أربعة أبواب رئيسية وقد تناول الباب الأول المقدمة والاستعراض المرجعى للدراسات السابقة فى مجال السياسات الاقتصادية الزراعية ودراسات أستهلاك الحبوب فى مصر ، وقد إختص الباب الثانى بتناول تطور السياسات الإقتصادية الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٩٩) مقسمة إلى خمس فترات تعكس السياسات الاقتصادية المتبعة فى كل فترة ، وكذلك تطور الناتج المحلى الإجمالى فى مصر ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية والأسعار الثابته خلال الفترتين (٨٦-١٩٩٢) ، (٩٣-١٩٩٩) وأيضا الناتج المحلى الزراعى ونصيب الفرد منه ٠

وقد تضمن الباب الثالث تطور استهلاك الحبوب فى مصر ، وكذلك العوامل المؤثرة على استهلاك الحبوب فى مصر ، وتطور نصيب الفرد من الحبوب فى مصر ، وتطور نسبة الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب فى مصر للفترة (٦١-١٩٩٩) مقسمة على أربع مراحل ، وقد تضمن الباب الرابع قياس أثر السياسات الإقتصادية على استهلاك بعض محاصيل الحبوب فى مصر بإستخدام تحليل التباين ، نموذج التوازن الجزئى ، نموذج العرض والطلب ، ثم ملخص الدراسة وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، كما تشتمل على مجموعه من التوصيات التى يرى الباحث وضعها بين يدى صانعى السياسة الإقتصادية الزراعية فى مصر لأخذها فى الإعتبار وقد يمكن الإسترشاد بها فى رسم السياسات المستقبلية ثم الملاحق وقائمة المراجع العربية وملخص باللغة الإنجليزية ٠

obeikandi.com

ثانيا : الاستعراض المرجعى

- فى دراسة " على "[1]عن التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية فى مصر ، تناول فيها القوانين التى تحدد الأسعار والعلاقة بينها من ناحية وتكاليف إنتاج تلك الحاصلات من ناحية أخرى ، ومن نتائج هذه الدراسة وجود تفاوت واضح بين الأسعار لأهم الحاصلات الزراعية من جهة وتكاليف إنتاجها من جهة اخرى ، وارجع الباحث إستمرار المزارعين فى إنتاج الحاصلات التى تقل أسعارها الجبرية عن المستوى الفعلى لتكاليف إنتاجها الى نظام الإجبار طبقا لقوانين تحديد المساحة المنزرعة بمحاصيل معينة.

* وفى دراسة " بشير "[2]عن السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية تناولت تطور تكاليف إنتاج المحاصيل ، ووسائل خفض تلك التكاليف وكذلك تطور كل من إنتاجية الفدان والأسعار المزرعية ، وتوصلت الدراسة إلى انه عند تحديد السعر المجزى للمحاصيل الزراعية يجب مراعاة التطور فى التكلفة الانتاجية ، إنتاجية الفدان ، كذلك اربحية المحاصيل البديلة بالنسبة للمزارع، ومقارنة أسعار تلك المحاصيل بالأسعار العالمية ، والطلب المحلى والعللمى لتلك المحاصيل.

- تناولت دراسة " نصار "[3]تخطيط الأسعار الزراعية مستخدما الأسلوب الوصفى ، وقد أظهرت الدراسة أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية، والتى تتركز فى توجيه الإنتاج الزراعى للحصول على اكبر عائد من الموارد الانتاجية الزراعية المتاحة ، وترشيد استهلاك المنتجات الزراعية وتوزيع الدخل القومى بين السكان الزراعيين واللازراعيين ، كذلك تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات ، وتحقيق

---

(1) عبد المجيد ابو المجد على ، التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ١٩٦٧ .

(2) عبد المولى محمد بشير (دكتور) ،"السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية ، مجلة مصر المعاصر ، العدد ٣٣٤ ، القاهرة – أكتوبر ١٩٦٨، ص ١٨٣-١٨١ .

(3) سعد زكى نصار (دكتور) ،" تخطيط الاسعار الزراعية "، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٨ ، القاهرة – ابريل ١٩٧٢ ، ص ٧٧ – ٩١ .

التكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وايضا تحقيق استقرار الدخول والأسعار الزراعية ٠

وقد أوضحت الدراسة الأسس التى ترتكز عليها السياسات السعرية والتى تتمثل فى تكاليف الإنتاج واسعار المساواة ودخول المساواة ، وتحقيق عدالة توزيع الدخول ، وكذلك توقعات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية

• وفى دراسة " عبد الرحمن " [1] قام بدراسة تحليلية لاستهلاك الحبوب فى ج٠م٠ع ، وتم خلالها دراسة الطاقة الانتاجية من الحبوب مشتملة على القمح والارز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير ، وكذلك دراسة تطور الاستهلاك القومى ونصيب الفرد والنمط الإنفاقى فى كل من الريف والحضر ، كذلك تقدير الدوال الاستهلاكية والطلبية لمحاصيل الحبوب ، ومن ثم التوقعات الاستهلاكية ٠

واهتمت الدراسة أيضا بتقدير المرونات الاستهلاكية الإنفاقية لمجموعة الحبوب والنشويات وذلك باستخدام العلاقة بين المنفق السنوى للفرد على مجموعه الحبوب كمتغير تابع ، وإجمالى الإنفاق الإستهلاكى السنوى كمتغير مستقل وتبين ان المرونة الاستهلاكية الإنفاقية فى الريف أعلى من نظيرتها فى الحضر ٠

وقد تبين أن تحول السكان من الريف إلى الحضر له تأثير على الكمية المستهلكة للفرد من كل من القمح والأرز والذرة الشامية ، كما تبين ان السعر ليس له تأثير معنوى على إستهلاك الفرد من كل من القمح والأرز والذرة الشامية ، وتبين أيضا أن الدخل له تأثير معنوى على إستهلاك الفرد من كل منها ، وقدر إستهلاك الفرد فى ج٠م٠ع بحوالى ٣٠٧,٣، ١٣٠,١، ٣٢,٠٠ ، ٧١,٨كجم من كل من مجموعة الحبوب والنشويات والقمح والأرز والذرة الشامية فى عام ١٩٨٠ على الترتيب ، كما يقدر العجز فى الإنتاج المحلى عن الإستهلاك المحلى عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٩٠٢ ، ٦٨١ ألف طن من كل من القمح والذرة الشامية على الترتيب ، بينما يقدر الفائض من الأرز بحوالى ٢٣٧ ألف طن فى نفس العام ، وقد قورنت التوقعات الاستهلاكية المقدرة فى هذه الرسالة بنظيرتها المقدرة فى الدراسات التى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة وجهاز تخطيط الأسعار ، وتشير جميع التقديرات للطاقة الإستهلاكية المصرية المتوقعة من الحبوب كمجموعة أو من كل سلعة منها على حدة ، رغم إختلاف تلك التقديرات الى ضخامة تلك الطاقة بما قد يشكل أعباء كبيرة على البنيان الإقتصادى المصرى مستقبلا ، الأمر الذى قد يستدعى وضع سياسات لتشجيع

---

[1] حسنى حافظ عبد الرحمن ، دراسة تحليلية لاستهلاك الحبوب فى ج٠م٠ع ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ ٠

الإنتاج المحلى أو سياسات أخرى للتأثير على النمط الإستهلاكى المصرى ، ولعل من تلك السياسات التوسع فى إنتاج الذرة الشامية أفقيا أو رأسيا حتى يخفف الأعباء التى قد يتحملها البنيان الإقتصادى القومى نتيجة للتزايد المستمر فى الواردات القمحية المصرية ٠

- تناولت دراسة " موسى " [١] الوظائف المختلفة للأسعار فى البنيانين الاشتراكى والرأسمالى والسياسات الحكومية التى اتبعت فى ظل هذين النظامين والمراحل التى مرت بها السياسات السعرية الزراعية فى مصر ، واهتمت الدراسة بتحليل السياسات السعرية لمحاصيل القطن والقمح والأرز والذرة الشامية وبعض محاصيل الخضر والفاكهة واللحوم ٠

وأوضحت الدراسة ان الوظائف المختلفة للأسعار ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، وانه نتيجة لهذا الارتباط فإن التدخل الحكومى فى إحدى الوظائف السعرية يؤدى إلى التأثير على الوظائف الأخرى ، كما أوضحت الدراسة ان الأسعار المحسوبة بطريقة تكاليف الإنتاج او أسلوب المساواة كانت اقل من الأسعار الفعلية بالنسبة لمحصول الأرز ، فى حين كانت عكس ذلك بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية ،وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى فى حل مشكلة الأسعار الزراعيةوالتغلب على ما قد يكتنفها من إختلالات وعدم اتساق ٠

- وتناولت دراسة " بدر" [٢] دور الجهاز السعرى فى ظل النظامين الاشتراكى والرأسمالى وطبيعة الأسعار الزراعية ومستواها العام ، وطبيعة عرض السلع الزراعية والطلب عليها والأرقام القياسية لاسعار الجملة للموارد الغذائية ، وتقدير دوال الطلب لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية اعتمادا على بحث ميزانية الآسرة لعام ١٩٦٤ /١٩٦٥

وقد بينت الدراسة ان ميكانيكية السوق الحر فى الدول النامية لا يمكن ان تقوم بدورها فى توجيه الاستثمارات وفقا لأهداف خطط التنمية نظرا للإختلالات والتناقضات التى تكتنف الأسعار المحلية، كما بينت الدراسة ان الإنتاج من معظم محاصيل الحبوب باستثناء الأرز يعجز عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى بما يؤدى إلى الزيادة المستمرة فى حجم وارداتها وارتفاع أسعارها ، وان كثيرا من الإجراءات السعرية التى اتخذت بالنسبة لمحاصيل الحبوب كانت تهدف فى اغلب الأحوال إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى

---

[١] شوقى امام محمد موسى ، الأسعار الزراعية فى المستوى العام للأسعار ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ ٠

[٢] عماد الدين عبد المجيد بدر ، دراسة اقتصادية تحليلية للاسعار الزراعية ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ٠

Openkanar.com

وحلول سريعة لمشاكل عارضة مؤقتة دون العمل على وضع سياسة سعرية مستقرة ذات أهداف واضحة ومحددة لفترة زمنية طويلة ٠

- تناولت دراسة " رزق "[١] مختلف الوسائل التى توضع بها السياسة السعرية فى النظم الاقتصادية المختلفة ، والتطور التاريخى لمختلف المؤسسات المسئولة عن التسعير فى مصر ، وتطور الأسعار المزرعية واسعار الجملة والتجزئة للمحاصيل الحقلية ، وتكاليف إنتاج تلك المحاصيل ومقارنة الأسعار بالتكاليف ٠

وقد أوضحت بعض نتائج الدراسة ان الأسعار الجبرية للمحاصيل الغذائية الرئيسية ظلت ثابتة نسبيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧١) بالرغم من تباين تكاليف الإنتاج من سنه لأخرى خلال تلك الفترة ، كما كانت الأسعار الجبرية ثابتة خلال موسم الاستهلاك ، وهذا يخالف الواقع حيث ان أسعار ما بعد الحصاد يجب ان تكون اقل من السعر فى نهاية الموسم الاستهلاكى بما يوازى تكاليف التخزين ، الأسعار الجبرية لمحصول القمح منخفضة بالمقارنة بنظيرتها المحسوبة على أساس تكاليف الإنتاج ٠ وعند تقدير استجابة العرض تبين ان تلك الاستجابة تختلف باختلاف الزروع حيث كانت استجابة المساحة المزروعة بتأثير كل من السعر المزرعى الجارى ونظيرتها الخاصة بالمحاصيل المنافسة فى الدورة الزراعية للزروع النقدية الرئيسية كالقطن والأرز ، أعلى من نظيرتها الخاصة بزروع الاستهلاك الغذائى كالذرة الشامية والقمح والذرة الرفيعة خلال فترة الدراسة ، وفيما يختص بالأسعار العالمية أوضحت الدراسة ان أسعار السلع الزراعية تسيطر على إنتاجها الدول المتقدمة ، فمثلا أسعار القمح كانت اقل تقلبا من أسعار السلع الزراعية التى تنتجها الدول النامية ، وأن غالبية الأسعار العالمية للسلع الغذائية تتجه نحو الإرتفاع التدريجى ٠

- وفى دراسة (أحمد) [٢] اهتم ببحث التطورات التى طرأت على الإنتاج الزراعى والاستهلاك الغذائى فى مصر ، مع تقدير الميزان الغذائى المتوقع لمختلف السلع والمجموعات الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وقدرت المرونات الكمية والانفاقية مستخدما بحث ميزانية الأسرة عام ١٩٦٤/١٩٦٥، وقد تبين ان مجموعة الحبوب والنشويات والزيوت والدهون هى مجموعات ضرورية على المستوى القومى ، اذ تراوحت مرونتها بين صفر ، ٠,٥ ، واتضح

---

[١] فوزى حليم رزق ، دراسة اقتصادية تحليلة للاسعار الزراعية فى جمهورية مصر العربية ،رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعه القاهرة ، ١٩٧٣

[٢] محمد صلاح الدين احمد ، دور الطلب المتوقع على الزروع فى رسم السياسة الزراعية المصرية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ١٩٧٧ ٠

ايضا ان الذرة الرفيعة ودقيق الحبوب الأخرى غير القمح تعتبر سلعاً دنيا تقل مرونه الطلب عليها عن (الصفر) ، كما ان سلع دقيق القمح وإجمالي الدقيق والذرة الشامية والأرز والسكر والعدس والبطاطس والبصل تعتبر سلعاً ضرورية تتراوح مرونتها بين (صفر ، ٠,٥) ٠

- وفى دراسة (رسمية مصطفى) [١] تم بحث تطور الإنتاجية الفدانية للقمح والعوامل المؤثرة عليها بأعتبارها من المكونات الرئيسية للطاقة الاستهلاكية فى مصر ، واتضح من الدراسة ان الطاقة الإنتاجية تمثل ٣٢% فقط من الطاقة الاستهلاكية وذلك عام ١٩٦٧ ، وأرجعت الدراسة ذلك الى زيادة الاستهلاك واستقرار الإنتاج المحلى الى حد كبير ٠ وتبين من الدراسة ان الغلة الفدانية تتأثر بالعديد من العوامل بعضها يمكن السيطرة عليها الى حد كبير سواء من ناحية الكم او الكيف ، كما هو الحال بالنسبة لكمية ونوع المستخدم من العناصر الإنتاجية كالتقاوى والأسمدة والمبيدات والعمالة وكمية الرى وكذلك مواعيد الزراعة والحصاد والدورة الزراعية المتبعة ، وهذه العوامل يمكن اعتبارها العوامل المتعلقة بالناحية التكنولوجية أما المجموعة الأخرى من العوامل المؤثرة فى الغلة الفدانية فمن الصعب التحكم فيها وتتمثل فى العوامل الطبيعية سواء كانت مناخية أو تتعلق بالنواحى البيئية كالإصابة بالآفات والحشرات وعلى ذلك فإن قياس اثر هذه العوامل على الغلة الفدانية ليس من الأهمية بمكان ، فليس للإنسان القدرة على التحكم فيها الا بقدر محدود ولذلك فان التركيز على قياس العوامل التى يمكن السيطرة عليها يصبح اكثر ضرورة ، وبينت الدراسة أيضا أن المساحة المزروعة تتحدد بالعديد من العوامل ، بعضها اقتصادية تتعلق بأسعار المحصول وأسعار المحاصيل البديلة ، والبعض الآخر يتعلق بالاحتياجات الاستهلاكية والنواحى السياسية التى قد تؤثر فى عملية الحصول على القمح من الخارج٠
- وتناولت دراسة " مصطفى " [٢] تحليل اثر بعض السياسات الزراعية فى تحقيق الأهداف الاقتصادية الزراعية ، وذلك من خلال دراسة السياسات السعرية الزراعية ، وسياسات الدعم ، وتقدير دوال استهلاك بعض السلع الزراعية فى حالة الإبقاء على الدعم وفى حالة إلغائه ٠ وأشارت الدراسة الى ان الدولة تلجأ الى تحديد الأسعار المزرعية عند مستويات سعرية

---

[١] رسمية مصطفى السيد مصطفى ، دراسة اقتصادية للطلب على القمح فى ج ٠ م٠ ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ ٠

[٢] عبد العظيم محمد مصطفى ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية الزراعية المصرية فى الفترة (١٩٥٢-١٩٧٢) ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

منخفضة الآمر الذى يؤدى الى تحميل المزارع نفسه لجزء من عبء هذا الدعم ، وان ذلك قد ينعكس على الإنتاج الزراعى نفسه فى عدة صور أهمها عدم الالتزام بالدورة الزراعية ، وعدم توجيه الاهتمام والعناية بالزروع المدعمة ، أو عدم تكثيف المدخلات الزراعية ، او عدم تبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة فى إنتاج تلك الزروع ، وقد استخدمت الدراسة نموذج اقتصادى قياسى لتحديد أسعار التوازن يفترض سوق يتحدد فيه سعر التوازن بتساوى العرض والطلب وذلك بالنسبة لمحصولى الأرز والذرة الشامية ، وقد بينت نتائج هذا النموذج ارتفاع السعر المحسوب منه عن السعر الفعلى لمحصول الذرة بحوالى جنيه واحد للإردب ، وانخفاضه عن السعر الفعلى للطن من الأرز بحوالى ٣,٧جنيه وذلك بالنسبة لاسعار عام ١٩٧٥ .

- أشارت دراسة "عزة عمارة " [١]عن السياسة الزراعية لاهم محاصيل الحبوب فى ج.م.ع ، إلى الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب فى مصر ، وتطور المساحة المنزرعة بمحاصيل الحبوب، كذلك تطور كل من الغلة الفدانية والإنتاج الكلى ، وأهمية النواتج الثانوية لها ، كذلك الدخل النقدى لمحاصيل الحبوب ،والتجارة الخارجية والاستهلاك القومى ، ثم تقييم للسياسة الإنتاجية لمحاصيل الحبوب كانت تهدف الى تحقيق أهداف قصيرة المدى ، ولم تكن هناك سياسات سعرية مستقرة لفترة طويلة ، كما أنها سياسة جزئية حيث يحدد سعر كل محصول على حده وبمقارنة الأسعار المزرعية الفعلية بالأسعار المحسوبة على أساس التكاليف الإنتاجية ، كذلك مقارنتها بأسعار التعادل أو المساواة ، بهدف الوصول الى انسب سعر يتحقق معه صافى دخل مجزى للمزارع ، وتبين ان السعر المقدر على أساس التكاليف لكل من القمح والأرز والذرة الشامية ، اقل من أسعار المساواة لهذه المحاصيل ، تبين أيضا انه قد حدثت تغيرات هيكلية فى متوسط تكاليف إنتاج الفدان من محاصيل الحبوب فى مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٧٨)وذلك لاختلال متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية فى بنود التكاليف المختلفة .
- وفى دراسة " نصار " ومصطفى " [٢]عن دور الزراعة المصرية فى تحقيق الآمن الغذائى ، وقد أرجعت الدراسة تقلص دور الزراعة المصرية فى تحقيق الآمن الغذائى فى إشباع الطلب الغذائى لعوامل اقتصادية وأخرى

---

[١] عزة ابراهيم عمارة ، تقييم السياسة الزراعية لاهم محاصيل الحبوب فى ج.م.ع ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ١٩٨١ .

[٢] سعد زكى نصار (دكتور)، عبد العظيم محمد مصطفى (دكتور) ، "دور الزراعة المصرية فى تحقيق الامن الغذائى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٦، اكتوبر ١٩٨١ .

اجتماعية ذات تأثير مباشر على الاستهلاك الغذائى ، وألقت الدراسة المسئولية على القطاع الزراعى فى تحقيق إشباع الطلب الغذائى المحلى ، وأشارت الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعى الغذائى لم يعد يفى إلا بجزء محدود من حاجة الطلب المحلى لأهم السلع الاستهلاكية ، حيث تبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى للإنتاج الزراعى المحلى عام ١٩٧٥ منخفضة لكلا من القمح والزيوت النباتية ، وأن الفجوة الغذائية لعام ١٩٧٩ بلغت نحو ٥,٤ مليون طن قمح ، ٠,٦ مليون طن ذرة شامية ٠

- وتناولت دراسة " الشريف " [١] السياسات الاقتصادية والسعرية فى مصر والتحولات التى حدثت فى تلك السياسات خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨٠) ، وقد بينت الدراسة ان هناك علاقة وثيقة بين تحديد السعر وتنفيذه ، وانه كلما اقتربت الأساليب والإجراءات لتنفيذ السعر المحدد من الواقع وأخذت فى الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة إلى السياسة الاقتصادية العامة ، كان احتمال نجاحها فى تحقيق أهدافها كبير ٠ كذلك بينت الدراسة ان الأسعار العالمية تلعب دورا هاما فى تحديد الأسعار المزرعية للحاصلات المرتبطة بالسوق العالمى مثل القطن كسلعة تصديرية والقمح كسلعة إستيرادية ٠
- وفى دراسة وزارة الزراعة[٢] عن إستراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات إهتمت بمناقشة الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسات الاقتصادية والزراعية فى مصر خلال الستينات والسبعينات ، ثم تعرضت لتطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والعوامل المحدد لسعتها ، ثم استعرض الموقف الراهن للإنتاج الزراعى وتطوره بمعدل ٢,٠٤% سنويا مع مناقشة مكونات التركيب المحصولى ونظم التسويق التعاونى والتسعير فى ظل التركيب المحصولى الأمثل من وجهتى نظر الفرد والمجتمع ، كما قام بدراسة تطور الغلة الفدانية للزروع الرئيسية ونمو الإنتاج الزراعى ، واتضح نموها بمعدل ٢% ، هو اقل من معدل الطلب عليه ٥% واقل من المعدل المطلوب الذى أوصت به الأمم المتحدة وهو ٤% ، ثم استعرضت العراقيل الداخلية والخارجية التى يجب مواجهتها لرفع معدل النمو كما ناقشت أهداف التنمية الزراعية والأبعاد الرئيسية لسياستها ٠

---

[١] محمد مختار الشريف ، " السياسة السعرية والدخلية للمحاصيل الزراعية فى ج٠م٠ع " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١ ٠

[٢] وزارة الزراعة ، استراتيجية التنمية الزراعية ، الثمانينات ، مكتب الوزير – القاهرة – ١٩٨٢ ٠

- واوصت دراسة " نصار"[١] بوجوب إعلان الأسعار المحددة من قبل الدولة للزراع قبل الموسم الزراعى ، مع إمكانية ان تختلف الأسعار الفعلية من الأسعار المحددة مسبقاً عندما يسلم الزراع محاصيلهم فى حدود معينة وفقاً لحالة المحصول ووفقاً لما قد يحدث من تغيرات كبيرة ومفاجئة فى تكاليف الإنتاج او الطلب أو الأسعار التصديرية أو الأسعار الاستيرادية • كما أوصت الدراسة بضرورة ان يتم الفصل بين أسعار المنتج وأسعار المستهلك بحيث لا يكون دعم المستهلك دائماً على حساب المنتج •
- وفى دراسة " عبيد " [٢] عن حجم الفجوة الاستهلاكية الغذائية للحبوب فى مصر ، عند تقدير حجم الطاقة الاستهلاكية للحبوب عام ١٩٨٥، والطاقة الإنتاجية المتوقعة ، وتقدير دوال الأنفاق الاستهلاكى لأهم السلع الغذائية كالقمح والذرة الشامية وغيرها فى كل من الريف والحضر ، وتحليل الاتجاه العام للإنتاج من الحبوب والطلب عليها ، واتضح من الدراسة ان هناك عجزاً متوقعاً فى إنتاج الحبوب عن الوفاء بحاجة الطلب الاستهلاكى المتوقع فى عام ١٩٨٥ ، واوصت الدراسة بضرورة رفع معدلات انتاج القمح والذرة الشامية بالتنمية الزراعية الراسية ، ومحاولة تدبير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الكميات المطلوبة من هذه السلع الغذائية الهامة ، ويأتى ذلك بتنمية الطاقة الأستيرادية للفاكهة والخضر •
- وفى دراسة " جويلى " [٣]عن مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ، استهدفت الدراسة البحث عن مقترح مكتمل للخطة الخمسية يحقق تحسنا فى الوضع الغذائى بنهاية سنوات الخطة فى عام ١٩٨٧/٨٦، وذلك بزيادة الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء من الانتاج المحلى ، وتوسيع الطاقة التصديرية الزراعية حتى يمكن شراء الغذاء من حصيلتها فى اطار الميزة النسبية للزراعة المصرية ، ودراسة امكانية تطوير الانتاج الغذائى وتعديل مسار الاحتياجات الغذائية بما يحد من الفجوة الغذائية وذلك بترشيد استخدامات السلع الغذائية سواء من حيث تقليص الفاقد الفيزيقى والفاقد الاقتصادى ، وتحديد عدد من السياسات والاجراءات الكفيلة بتنفيذها ،

---

[١] سعد زكى نصار (دكتور) "بدائل مقترحة للسياسة السعرية الزراعية فى مصر" ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العددان ٣٨٧-٣٨٨، القاهرة يناير – ابريل ١٩٨٢

[٢] عبد النبى عبيد (دكتور) واخرون ، دراسة تحليلية لحجم الفجوة الاستهلاكية الغذائية للحبوب فى مصر ، المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ١٩٨٢-ص٢٥٦-٢٦٣ •

[٣] احمد احمد جويلى (دكتور) واخرون ، مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ،دراسة مقدمه للجنة الوزارية للإنتاج ، فبراير ١٩٨٣ •

وقامت الدراسة بحساب الفجوة الغذائية المصرية وتطورها كميا وقيميا للفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) حيث تطورت الفجوة الغذائية من ١٥٠مليون دولار عام ١٩٦٠ الى نحو ١٨٧٠مليون دولار عام ١٩٨٠ ، اى ان الفجوة الغذائية تضاعفت نحو ١٢ مرة ، كذلك فقد تطورت الفجوة الغذائية كميا من نحو مليون طن من الغذاء عام ١٩٦٠ الى نحو ١,٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، ثم الى نحو ٧,٤ مليون طن عام ١٩٨٠ ، وشملت الفجوة فى عام ١٩٨٠ جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز من مجموعه الحبوب والخضر والفاكهة ، بينما كانت مصر مكتفية ذاتيا تقريبا من جميع السلع باستثناء القمح عام ١٩٦٠ ، وتوقعت الدراسة ارتفاع حجم الفجوة من الحبوب من ٧,١مليون طن عام ١٩٨٢/٨١الى ١٠,٤مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦، وبذلك تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب من ٥٢% الى ٤٥% وأرجعت الدراسة أسباب ظهور هذه الفجوة الى وجود بعض الاختلال فى السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة فى مصر خاصة سياسة الدعم لاسعار السلع الغذائية والسياسة التسويقية الزراعية ، واوصت الدراسة ببعض السياسات والإجراءات والتى من شأنها الحد من الفجوة كسياسة الحد من الفاقد الفيزيقى من السلع منذ الحصاد وحتى المستهلك ، وقصر الدعم على الفئات الدخلة الدنيا، وان يرتبط ذلك بتصحيح هيكل الأجور ، وخلصت الدراسة الى أهمية تحقيق تحسن فى الوضع الغذائى وذلك بزيادة الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء من الإنتاج المحلى وتوسيع الطاقة التصديرية الزراعية حتى يمكن شراء الغذاء من حصيلتها فى إطار الميزة النسبية نحو الحاصلات غير التقليدية خاصة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية .

* وتناولت دراسة " الجمسى " [1]برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية المصرية لبعض الحاصلات الزراعية ، وقد أوضحت الدراسة ان السياسة السعرية المصرية تتسم بكونها جزئية، وان سياسة التسعير الجبرى لمعظم الحاصلات الأساسية تميل الى مراعاة ظروف المستهلك اكثر من مراعاتها لظروف المنتج ، وباستخدام طريقة التوازن الجزئى العيارى لقياس اثر سياسات التدخل الحكومى فى أسواق السلع الزراعية كأحد صور الدعم غير المباشر مما انعكس أثره فى صورة انحرافات سعرية لتلك السلع ، واتفقت النتائج المتحصل عليها لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية حيث يخسر المجتمع ككل والمنتج ودخل الحكومة وحصيلة الدولة من العملة الصعبة، ولا يستفيد من ذلك الانحراف السعرى سوى المستهلك لتلك

---

[1] امام محمود الجمسى ، برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة – جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

الحاصلات ، وتناولت الدراسة قياس اثر الانحراف السعرى لحاصلات القمح والذرة الشامية والأرز على كل من الإنتاج والاستهلاك وعائد المنتج ورفاهية المستهلك والدخل الحكومى ومتحصلات الدولة من العملة الصعبة من هذه الحاصلات وأوضحت الدراسة ان المعادلة الصعبة فى مشكلة الدعم تتمثل فى الحاجة الى ترشيد الدعم او إلغائه دون ان يؤثر ذلك على المواطنين ذوى مستويات الدخول المنخفضة • وتوصى الدراسة بالتحديد الدقيق لمفهوم الدعم والتعرف على الحجم الحقيقى له ، وتحديد الفئات محدودة الدخل وذلك فى ضوء التعرف على الاحتياجات الطبيعية لكل مواطن وفقا لمستوى معين ومقبول ، وقدرة كل فئة على تحقيق هذا المستوى •كذلك يلزم تغيير أسلوب تقديم الدعم وتوقيته لتتسيق أهداف الدولة مع الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف •

* وفى دراسة " شبانة " [١]عن الافاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر بهدف التعرف على أسباب قصور الإنتاج الغذائى عن سد حاجة الإستهلاك المحلى والذى يطلب بذل كافة الجهود لمواجهته ، ويرى الباحث انه لمواجهة هذه الفجوة الغذائية يجب إعطاء التنمية الزراعية بصفة عامة ومشروعات زيادة الإنتاج الغذائى بصفة خاصة الأولوية عند توزيع الاستثمارات بالخطة الاقتصادية ، وتحدد الدراسة أهم ملامح السياسة التنموية الزراعية التى تواجه مشكلة الغذاء فى زيادة المدخلات الزراعية ، وتعميق التكثيف الزراعى ، وتحسين البنية الاساسية الزراعية •

* وفى دراسة " نصار " [٢] عن بدائل السياسة السعرية الزراعية فى مصر تبين ان الرقم القياسى للسعر المزرعى اقل من الرقم القياسى لتكلفة انتاج الوحدة بالنسبة لمحصولى القمح والأرز ، فى حين كان الأول أعلى من الثانى بالنسبة لمحاصيل الذرة والفول ، وأيضا كان الرقم القياسى للسعر المزرعى اقل من الرقم القياسى لسعر التصدير او الاستيراد المعادل لجميع المحاصيل المذكورة فيما عدا الفول • وجاء فى تلك الدراسة عدد من البدائل المقترحة لتحديد السياسة السعرية الزراعية منها تحديد الأسعار المزرعية على أساس تكاليف الإنتاج للفدان بما فيها الإيجار مضافا اليها نسبة

---

[١] زكى محمود شبانه (دكتور) ، الافاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، مارس ١٩٨٠ ، مجلة مصر المعاصرة ، ١٩٨٣ •

[٢] سعد زكى نصار (دكتور) ، بدائل مقترحة للسياسة السعرية الزراعية فى مصر ، المؤتمر الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٦-٣١مارس ١٩٨٣، القاهرة ص-٣٢ •

مئوية لتلك التكاليف وقدرت بنسبة ٣٥% كربح صافى للمزارع حيث تعادل هذه النسبة تقريبا نسبة الإيجار الى تكاليف الإنتاج فى نهاية الستينات ، وتحديد الأسعار بطريقة أسعار المساواة بإستخدام الرقم القياسى لنفقة المعيشة، وتحديد الأسعار بطريقة أسعار المساواة بإستخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة فى مصر ، وكذلك تحديد الأسعار المزرعية بطريقة تحافظ على النسبة بين السعر التصديرى (فوب) او الإستيرادى (سيف) المعادل للمحصول كما كانت فى سنة الأساس ، وتحديد الأسعار المزرعية بطريقة العوامل المتعددة اى على أساس البدائل الخمسة السابقة .

* وتناولت دراسة " بدر" [١] التى إهتمت بالأسعار الزراعية للمحاصيل الرئيسية وأهمها محاصيل الحبوب مثل القمح والشعير والذرة الرفيعة والأرز ، وبينت الدراسة ان أسعار السلع الزراعية ترتفع بمعدل أعلى من ارتفاع أسعار المواد الصناعية خلال الفترة ١٩٤٧ -١٩٧٠) ، حيث بلغ هذا المعدل نحو ٣,١% بالنسبة للأسعار الزراعية ونحو ١,٥% بالنسبة للمواد الصناعية، وأوضحت الدراسة أيضا ان الإنتاج من محاصيل الحبوب - باستثناء الأرز - يعجز عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى خلال فترة الدراسة ، كذلك فإن للتزايد المستمر فى حجم الواردات من محاصيل الحبوب دورا هاما فى ارتفاع أسعارها ، وحالة التضخم السعرى الذى يعانى منه المقتصد المصرى. وأظهرت الدراسة ان السياسات السعرية لمحاصيل الحبوب كانت تهدف فى غالبية الأحوال الى تحقيق أهداف قصيرة المدى ، والتوصل الى حلول سريعة لبعض المشاكل المؤقتة ، دون العمل على وضع سياسات سعرية مستقرة ذات أهداف واضحة ومحددة لفترة زمنية طويلة .

• وتناولت دراسة " متولى " [٢] عن الآمن الغذائى والبنيان الزراعى المصرى فى ضوء الاعتماد على الذات ، بهدف التعرف على حجم الفجوة الغذائية ، مما دعى البعض الى التحذير من تعرض مصر لمجاعة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة ، وأكدت الدراسة على ان المشكلة الغذائية المصرية ان هى الا انعكاسا للمشكلة الزراعية ، لذا فان أزالة المعوقات

---

[١] عماد الدين عبد المجيد بدر ، دراسة اقتصادية تحليلية للأسعار الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية فى ج.م.ع مع اشارة لاسعار الحبوب ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

[٢] سعد حسن متولى (دكتور) ، الآمن الغذائى والبنيان الزراعى المصرى فى ضوء الاعتماد على الذات ، المؤتمر العلمى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، مارس ١٩٨١ ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ١٩٨٤ .

والمشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعى والتنمية الزراعية الرأسية والأفقية من شأنها الحد من أخطار المشكلة الغذائية فى مصر ٠

- وفى دراسة " آمال بسيونى" [١] تناولت تطور حجم وقيمة الفجوة الغذائية المصرية ، كما تضمنت المسببات الاقتصادية للمشكلة الغذائية المصرية من خلال دراسة معدل الزيادة السكانية والجمود النسبى للرقعة المحصولية والصادرات والواردات الغذائية واسعار السلع الغذائية ومستويات الدخول الفردية ، وتناولت الأنفاق الاستهلاكى الغذائى الاسرى المصرى من خلال الأهمية النسبية للأنفاق السلعى الغذائى الأسرى ، ثم قامت بتقدير إحصائي لدوال الطلب الكمية والقيمية الاستهلاكية الغذائية فى الحضر والريف ، وقد توصلت الدراسة الى معرفة اثر حجم الأسرة على الاستهلاك والأنفاق السلعى الغذائى ، بالإضافة الى تقدير مرونات الطلب الاتفاقية والدخلية لأهم السلع الغذائية ، وتقدير التوقعات الاقتصادية للفجوة الغذائية المصرية فى الخطة الخمسة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ونسب الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية بهذه الخطة ، وعمل ترشيد للاستهلاك الغذائى المصرى من خلال دراسة متوسط الاستهلاك الفردى ٠
- وفى دراسة " عبد الرحمن " [٢]التى تهدف الى تحليل السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب فى مصر، وأبراز جوانب الضعف والقصور فى تلك السياسة ، واعتمدت على التحليل الوصفى والكمى للبيانات الثانوية من مختلف المصادر ، وقسمت الدراسة السياسة السعرية الراهنة لمحاصيل الحبوب فى مصر الى فترتين متميزتين أولهما الفترة من عام (١٩٥٢-١٩٧٣) وثانيهما الفترة من (١٩٧٤-١٩٨٣) باعتبار كل منهما مرحلة اقتصادية متميزة لها ظروفها الاقتصادية وسياستها الزراعية التى تتفق وهذه الظروف الاقتصادية ، واتضح من الدراسة ان رقعة كل من محصول القمح والأرز قد اتجهت الى النقصان خلال الفترة الثانية ، بينما اتجهت مساحة محصول الذرة الشامية الى الزيادة خلال نفس الفترة ، وفى نفس الوقت ازداد الاستهلاك المحلى لتلك المحاصيل بدرجة كبيرة مما يترتب عليه زيادة واردات القمح والذرة حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها حتى وصلت

---

[١] آمال بسيونى عقاب ، التحليل الاقتصادى القياسى لاستهلاك السلع الغذائية ودوره فى وضع برامج ترشيد الاستهلاك الغذائى فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٦ ٠

[٢] سعيد حافظ عبد الرحمن ، دراسة اقتصادية لتسعير حاصلات الحبوب فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ٠

الى نحو ٢٣% للقمح ، ٦٩% للذرة وذلك عام ١٩٨٣ ، كما أوضحت الدراسة ان السياسات السعرية المتبعة فى غالبية دول العالم ليس لها هدف واحد وانما عدة أهداف قد تكون متوافقة او متعارضة مع بعضها ، وان السياسة السعرية ليست هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف وانما هنالك وسائل اخرى يمكن ان تستخدم جنبا الى جنب مع السياسة السعرية لتحقيق تلك الأهداف كسياسات تنظيم التجارة الخارجية ، وسياسة تنظيم السوق ، والإعانات الداخلية المباشرة .

- وفى دراسة " سيد " [١] عن تحليل أبعاد المشكلة الغذائية واثرها على الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ، التى استهدفت تحليل اثار الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصرى سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تناولت أثر القروض والمعونات الغذائية على إنتاج واستهلاك الحبوب ، واثر التوسع الزراعى فى سد الفجوة الغذائية، وانتهت الدراسة بتقديم بعض المقترحات التى يمكن ان تسهم فى تضيق الفجوة الغذائية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ مثل ضرورة التوسع الزراعى الأفقي والرأسى وزيادة الإنتاج مع ترشيد الاستهلاك .
- وفى دراسة " نصار " ومنصور " [١] قامت بحساب بعض نماذج التوازن الجزئى لعدد من المحاصيل الرئيسية ، وأوصت الدراسة بضرورة ان يستهدف واضعوا السياسة الزراعية المصرية فى الأمد الطويل تعديل الأسعار المزرعية تدريجيا بحيث تعكس قيمة الندرة الفعلية على المستوى المحلى ، وتكاليف الفرصة البديلة على المستوى العالمى ، لان مثل هذا الاتجاه يتوقع أن يترتب عليه زيادة ملموسة فى الطاقة الإنتاجية الزراعية من شأنها ان تقلل من حجم الفجوة الغذائية بينها وبين الطاقة الاستهلاكية .
- وفى دراسة " حجازى " [٢] عن مشكلة النمو السكانى وعلاقتها بالإحتياجات الغذائية للإنسان المصرى ، تناولت اثر النمو السكانى على بعض المتغيرات الاقتصادية فى مصر ، واتساع حجم الفجوة الغذائية ، تبين ان حجم الفجوة

---

[١] على ماهر سيد (دكتور) تحليل أبعاد المشكلة الغذائية وأثرها على الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ، المؤتمر العلمى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٦ .

[١] سعد زكى نصار (دكتور) ، محمود السيد منصور (كتور) ، السياسة السعرية والإنتاج الزراعى ، الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية ، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، القاهرة ، ١١-١٦ ابريل ١٩٨٧ .

[٢] محمد خضر حجازى ، مشكلة النمو السكانى وعلاقتها بالاحتياجات الغذائية للانسان المصرى ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

الغذائية سوف يتسع فى المستقبل نتيجة زيادة حجم الاستهلاك الغذائى ، وان محاولة تضييق حجم الفجوة الغذائية يتطلب زيادة الإنتاج الزراعى وفق تركيب محصولى مقترح يتمشى مع معدلات نمو السكان المتوقع بحيث يوفر السلع الغذائية الضرورية ويحد من الاستيراد ، وذلك بالتوسع فى المساحات المزروعه بالأصناف المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الرئيسية الزراعية مثل القمح والذرة الشامية والأرز ، والآخذ بمبدأ التخصص الاقليمى فى انتاج الحاصلات الزراعية • وتوقعت الدراسة ان يزيد حجم استهلاك القمح بنسبة ٢٣٩% ، الذرة الشامية بنسبة ١٩٤% ، وبينت الدراسة ان الزيادة السكانية ليست العامل الوحيد المؤثر فى حجم الفجوة الغذائية وانما هناك عامل اخر هو زيادة الدخل ، واوصت الدراسة بضرورة توجيه الجهود لرفع مستوى الإنتاجية فى القطاعات التى تنتج السلع الضرورية وضرورة توظيف الدعم للوصول به الى الطبقات والفئات الاجتماعية المستحقة ومنع الدعم عن السلع والخدمات الكمالية وشبه الكمالية•

- وفى دراسة " سليمان " [1] لتحديد اثر واتجاه أهم المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على الفجوة الغذائية المصرية وتحديد اهم مقومات السياسة الزراعية ، وتقدمت الدراسة باقتراح للسياسة الزراعية لزيادة الانتاج وتتلخص فى ركيزتين أساسيتين هما سياسة التوسع الزراعى الأفقى ، وسياسة التوسع الزراعى الراسى ، وانه يمكن زيادة متوسط الغلة الفدانية للقمح مع ضرورة زيادة الرقعة المحصولية عن طريق خفض ٢٥% من مساحة البرسيم وتخصيص جزء من الاراضى المستصلحة سنويا بزراعة القمح والتبكير فى زراعته ، وتناولت الدراسة دور سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائى فى تقليل حجم الفجوة الغذائية وباستخدام المقننات الغذائية الضرورية للفرد ثم تقدير اجمالى الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية والتى استخدمت لتصحيح الاستهلاك الغذائى لتقليل حجم الفجوة الغذائية واوصت الدراسة بتطوير سياسة الدعم السلعى الغذائى وتخفيضه من خلال خطة طويلة المدى واستثمار مدخرات المصريين فى الخارج فى مشروعات تنمية غذائية حتى يمكن رفع الطاقة الإنتاجية الغذائية والحد من الإسراف الاستهلاكى للغذاء نتيجة ارتفاع دخول بعض الطبقات ، وتشير الدراسة الى انه يمكن رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح والدقيق من حوالى ٢٢% الى ٢٩% ، والذرة الشامية من ٦٩% الى ٧٤,٢% فى ظل إمكانية خفض الفاقد من المواد الغذائية •

---

[1] محمد محمود سليمان ، اثر اهم المتغيرات الاقتصادية على الفجوة الغذائية المصرية ودور السياسات الزراعية فى التغلب عليها ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٨ •

- وفى دراسة "على " [٢]عن اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية فى مصر ، استهدفت تقييم السياسات السعرية الزراعية واثر تلك السياسات على كل من الانتاج والاستهلاك لبعض الزروع الغذائية ، حيث تبين ان هناك انكماشا واضحا فى المساحة المزروعة من المحاصيل التقليدية ، واتساع المساحة المزروعة بالخضر والفاكهة والأعلاف ، كما أوضحت الدراسة انخفاض كلا من صادرات القطن والارز ، وتراجع الأهمية النسبية لمتوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤) ، ويرجع ذلك الى السياسة السعرية التى تتبعها الدولة . وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها الآثار السلبية للتدخل الحكومى فى القطاع الزراعى والاختلال بين الأسعار المحلية ونظيراتها العالمية ، وضرورة إعادة النظر فى سياسات الدعم وتوزيع الغذاء مع إعطاء مزيد من الحرية لميكانيكية الجهاز السعرى وتفاعل قوى العرض والطلب ، وكذلك العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية والوصول بالاستهلاك الفردى الى نظيره العالمى فى خلال ٣-٥ سنوات ، كما بنيت الدراسة ان تحقيق أهداف الخطة الخمسية لقطاع الزراعة يتطلب مراعاة زيادة الاسعار المزرعية تدريجيا .
- وفى دراسة عزة عمارة "[١] عن بدائل السياسة السعرية الزراعية المصرية واثارها الاقتصادية ، اتضح من الدراسة ان السياسة السعرية الزراعية فى مصر فى فترة الستينات والسبعينات والنصف الاول من الثمانينات قد أدت الى توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة والى تحميله ضرائب غير مباشرة ، وكذلك تحويل الموارد بعيدا عنها ، وقد تم خلال الدراسة قياس دوال استجابة المساحة المزروعه من أهم المحاصيل الحقلية ، وإتضح وجود إستجابة معنوية إحصائيا للمساحة المنزرعه فى السنه الحالية لمساحة العام السابق لبعض المحاصيل وكذلك للتغيرات فى التكاليف الإنتاجية فى السنه السابقة ، كذلك وجود استجابة للمساحة المنزرعة لمتغير الأربحية النسبية فى السنه السابقة لبعض المحاصيل ، وقد أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير للعوامل الاقتصادية المأخوذة فى الإعتبار على المساحة المنزرعة ببعض الحاصلات كالقمح ،

---

[٢] سعيد نبوى السيد على ، اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

[١] عزة ابراهيم عمارة ، بدائل السياسة السعرية المصرية واثارها الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

واوصت الدراسة بضرورة ربط السياسة السعرية بالسياسات والإجراءات غير السعرية التى تؤثر بصورة وثيقة فى نجاح السياسة السعرية ٠

- وفى دراسة " سليمان " [٢] عن دراسة اقتصادية لنمط استهلاك الغذاء فى مصر ، من خلال بحوث ميزانية الأسرة ١٩٥٨/١٩٥٩ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ والمؤشرات المتاحة من بحث ميزانية الأسرة ١٩٨١/١٩٨٢ ، ودراسة احتياجات الفرد من السلع والمجموعات الغذائية المختلفة ، والتطور التاريخى للاستهلاك الغذائى وذلك من خلال بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٧) والمتاحة من مختلف المصادر المعنية ، وقد بينت الدراسة أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى نمط استهلاك الوحدة الاستهلاكية من الكالورى فى اليوم من مجموعه الحبوب والنشويات وهى تتمثل فى متغيرات الحالة التعليمية المتوسطة بالأسرة ، وعدد الوحدات الاستهلاكية بالآسرة ٠ وهذه الدراسة اقتصرت على استعراض الدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا المجال على المستوى القومى ٠
- وفى دراسة " سماح سويدان " [١]عن اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية فى مصر ، تناولت تطور كل من الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية والفجوة الغذائية فى محاصيل الحبوب فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٧، وبحساب معادلة الاتجاه الزمنى العام لوحظ تناقص المساحة المنزرعة من القمح ، بينما تزايدت إنتاجيته ، ومن ناحية اخوى لوحظ تزايد فى المساحة المنزرعة من الذرة الشامية وكذلك تزايدت إنتاجيتها ، وقامت الدراسة بقياس الاثار الاقتصادية للتدخل الحكومى فى السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب ، واستخدمت نموذج قياس التوازن الجزئى ، وبينت الدراسة ان السياسة المتبعة فى تسعير الحبوب فى مصر أدت الى تحميل المجتمع بخسارة فى جانبى الإنتاج والاستهلاك ، كما أدت الى انخفاض رفاهية المنتجين، بينما أدت الى زيادة رفاهية المستهلكين ، مما يشير الى ان السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب تعمل لصالح المستهلكين على حساب المنتجين ، ومن ثم دعم الحضر على حساب الريف ، كذلك أثرت هذه السياسة تأثيرا سلبيا على حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لزيادة الاستهلاك من القمح والذرة الشامية نتيجة زيادة الواردات منها وانخفاض الصادرات من الأرز ، كما تشير الدراسة الى ان هناك إضافة الى عوائد الدولة من محصول الأرز ، بينما تقوم الدولة بدعم القمح

---

[٢] مراد موسى مصطفى سليمان ، دراسة اقتصادية لنمط استهلاك الغذاء فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ،١٩٨٩

[١] سماح حسن ابراهيم سويدان ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية لمحاصيل الحبوب الرئيسية فى ج٠م٠ع ،رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ٠

والذرة الشامية حيث تخسر من التدخل فى اسواق هذه المحاصيل لصالح قطاع المستهلكين ، وترى الدراسة أن الدولة يمكنها ان تحقق وفرا فى حصيلتها من النقد الأجنبي اذا ما تم تطبيق سياسة سعرية يتم بمقتضاها ان يحصل المنتج على العائد الحقيقي لانتاجه ، ويتحمل المستهلك بتكلفة الاستهلاك الحقيقية ومن ثم التقليل من حجم الواردات فى القمح والذرة الشامية .

- وفى دراسة " سليمان " [٢]عن اقتصاد الغذاء فى جمهورية مصر العربية ، استهدفت تحليل العوامل التى أدت الى النمو المتزايد لمتوسط استهلاك الفرد من بعض السلع الغذائية تزايد بصورة متفاوته ، فبالنسبة للقمح تبين أن متوسط استهلاك الفرد يزيد بنحو ٤٤كجم فى ١٩٨٧/٨٦ ، وبنحو ٥٧كجم فى ١٩٩٢/٩١ ، وتنعكس هذه الزيادات على الاستهلاك الكلى من القمح ودقيقة لكى يصبح نحو ٩,٣ مليون طن فى ١٩٨٧/٨٦ تبعا لتقديرات الخطة ، ونحو ١١مليون طن فى ١٩٩٢/٩١ ، وتقترح الدراسة تصورا للاتجاه نحو حل مشكلة الغذاء فى مصر وذلك بإنشاء جهة يناط بها العمل على وضع الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بحل مشكلة الغذاء ، ويوضع خطة لدراسة المشكلة وجوانبها واحتمالاتها ، ودراسة السياسات والأساليب المتبعة فى حل مشكلة الغذاء فى كل من الدول المتقدمة ومصر بهدف التوصل الى أنسب السياسات لحل مشكلة الغذاء ، وعدم تدخل الحكومة فى تنظيم إنتاج واستهلاك الغذاء او تجارة الغذاء الا بعد الرجوع الى الجهة المعنية بوضع الخطط والبرامج والسياسات لهذه المشكلة .
- وفى دراسة " ايزابيل زخارى " [١]عن أهم العوامل المؤثرة على إنتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر ، توصلت الدراسة الى أهمية تبنى الأساليب التكنولوجية الجديدة سواء كانت بيولوجية أو كيميائية او ميكانيكية والتى ثبت نجاحها فنيا واقتصاديا تحت الظروف المصرية فى مجال إنتاج محاصيل الحبوب موضع الدراسة بغية تنميتها راسيا ، وتوصى الدراسة بضرورة التوسع فى زراعة محصول القمح والذرة الشامية فى الأراضي الجديدة حيث ثبت نجاح زراعتها فى تلك المناطق مع مراعاة اختيار اكثر الأصناف ملائمة لظروفها ، وقد اهتمت الدراسة بدراسة العلاقة بين السعر المزرعى للوحدة من هذه المحاصيل وتكلفة الوحدة المنتجة وذلك للتعرف على مدى مواكبة السياسة السعرية للتكاليف الإنتاجية ، وكذلك دراسة

---

[٢] محمد نصر فريد سليمان ، اقتصاد الغذاء في ج.م.ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ .

[١] [١] ايزابيل فؤاد زخارى ، دراسة تحليلية لاهم العوامل المؤثرة على انتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

استجابة عرض هذه المحاصيل للتغيرات فى أسعارها وتكاليفها وصافى عائدها بالنسبة للمحاصيل المنافسة لها فى الدورة الزراعية.

- وفى دراسة " البهنساوى " [٢] عن الآثار الاقتصادية لتنفيذ السياسات الزراعية على القطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية ، بهدف تقييم السياسات الزراعية التى اتبعت فى جمهورية مصر العربية خلال مراحلها المختلفة للوقوف على الآثار الناشئة عن تلك السياسات وانعكاساتها من نتائج سلبية او إيجابية على القطاع الزراعى ، وبينت الدراسة ان هيكل الإنتاج الزراعى المصرى ظل طوال الفترات الماضية يعتمد على زراعة محاصيل تقليدية معينة ، بالإضافة الى ضعف المقدرة الاقتصادية والتكنيكية لقطاع الزراعة ، والتى حالت دون استخدام الموارد الطبيعية والبشرية الاستخدام الأمثل ، والمطلوب لسد الفجوة الغذائية وتوفير فائض يمد القطاع الصناعى بالمواد الخام الأولية الزراعية ، كذلك أوضحت النتائج عدم استقرار الإنتاجية الغذائية للحاصلات الحقلية الرئيسية وتذبذبها بين الانخفاض والزيادة من سنه الى أخرى ، والذى يرجع الى اتباع سياسات زراعية متباينه لا تشجع على تبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤدى الى زيادة الغلة الفدانية، كما يرجع الى ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، وأوضحت الدراسة أيضاً أن الإنتاجية الفدانية هى أهم العوامل المؤثرة على إنتاج محاصيل الحبوب بصفة عامه .
- وفى دراسة "رزق " [١]عن الطلب على السلع الغذائية التموينية ، بهدف التعرف على مدى مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى من السلع الغذائية التموينية ، وقد بينت الدراسة ان مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى بالنسبة للقمح تقدر بنحو ٢٨% فى ١٩٩٠/٨٩ وكان متوسط المساهمة فى الثمانينات حوالى ٢١% ، وبالنسبة للذرة الشامية فتقدر نسبة مساهمة الإنتاج المحلى من الذرة الشامية بنحو ٧٨% فى عام ١٩٩٠/٨٩وكان متوسط المساهمة فى الثمانينات حوالى ٧٢% ، وانخفضت نسبة المساهمة للإنتاج المحلى من الزيوت فى ١٩٩٠/٨٩ وتقدر بنحو ١٧% ، وتوصى الدراسة بضرورة العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى بالتركيز على زيادة الإنتاج الزراعى

---

(٢) (٢)) اسامة احمد اليهنساوى ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لتنفيذ السياسات الزراعية على القطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ،، جامعة الازهر ، ١٩٩٢ .

(١) فوزى حليم زرق ، الطلب على السلع الغذائية التموينية ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع ، يناير ١٩٩٢ .

الغذائى ويراعى ذلك عند وضع السياسات الزراعية ، كما توصى الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لسياسة غذاء سليمة وتنفيذها ٠

- فى دراسة " حجازى " [٢] عن اثر السياسة الزراعية على حجم الفجوة الغذائية فى مصر إستهدفت التعرف على الوضع الراهن للفجوة الغذائية وتطورها خلال المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد القومى خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩١) ، واهم العوامل المسببة لها ، وتم قياس اثر السياسات الزراعية على حجم الفجوة الغذائية باستخدام ثلاثة من نماذج تحليل السياسة الزراعية وهى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية والتى بينت ان لمصر ميزة نسبية عالية فى إنتاج القمح والذرة الشامية والقطن وقصب السكر ،كما حقق نموذج التوازن الجزئى نفس قيم معاملات السياسة الزراعية لمصفوفة تحليل السياسات وبين ان السياسات القائمة تؤدى الى زيادة حجم الفجوة القمحية ، وكذلك بالنسبة للذرة الشامية ، وقصب السكر ، وايضا بالنسبة لزيت بذرة القطن ، وان السياسات التى تدعو الى تحرير السوق لكل من جانب العرض والطلب من شأنها العمل على خفض الفجوة الغذائية من تلك المحاصيل ٠ كما أظهرت نتائج نماذج السوق المتعددة ان تغيير عامل السياسة الزراعية بنسب مئوية مختلفة أدت الى تخفيض حجم الفجوة الغذائية من القمح والذرة الشامية ، وتوصى الدراسة بانه يجب استخدام أدوات السياسة المناسبة مع أهداف تلك السياسة والمتسقة مع النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع ٠، والتعامل مع العامل المؤثر على كل من الأنتاج والإستهلاك لخفض الفجوة ومراعاة الحرص الشديد فى السياسات السعرية حيث أن تشابكاتها الإستهلاك والدخول قد تؤدى الى مشكلات إجتماعية خطيرة ٠
- وقد تناول "عبد السيد " [١] عن دراسة اقتصادية لدور السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى ، وتهدف الى تقييم الأداء لبعض المتغيرات فى القطاع الزراعى قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وعقد مقارنة بينهما للوقوف على الدور الذى لعبته السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادي على مستقبل إنتاج وإستهلاك أهم السلع الغذائية فى جمهورية مصر العربية ، وبدراسة معدلات الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية ، أوضحت الدراسة تزايد معدلات الإكتفاء الذاتى من سلع القمح ودقيقة ،

---

[٢] محمد خضر حجازى ، " دراسة تحليلية لاثر السياسة الزراعية على حجم الفجوة الغذائية فى مصر " رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعى والإرشاد ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعه الزقازيق، ١٩٩٤

[١] على عبد المحسن على عبد السيد ، "دراسة إقتصادية لدور السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى "، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨ ٠

والأرز ، والذرة الشامية ، والفول البلدى ، والسكر ، واللحوم الحمراء ، بينما تتاقص معدلات الإكتفاء الذاتى لسلعتى العدس وزيت الطعام ، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات الزراعية أخذاً فى الاعتبار القطاعات الأخرى ، وأهمية قطاع الزراعة للإقتصاد القومى ، وزيادة الصادرات الزراعية وتنويعها مع فتح أسواق جديدة أمامها ، والتوسع فى الإنتاج من أجل التصدير .

- وفى دراسة "فاطمة الدرديرى" [٢] عن أثر السياسات والبرامج الإصلاحية فى إستهلاك الغذاء فى مصر ، أوضحت أثر السياسات الإقتصادية والزراعية فى الفترات المختلفة على أوضاع الإستهلاك الغذائى فى مصر ، من بحوث ميزانية الأسرة فى فترتى (١٩٧٥/٧٤) ، (١٩٩٥/٩٤) وتبين منها تحسن مستويات الإستهلاك الغذائى من مختلف السلع الغذائية نتيجة للتحول الواضح فى نمط إستهلاك الحبوب ، وحدوث تحسن فى مستوى نصيب الفرد ، وتراجع نسب الإستهلاك الغذائى من إنتاج الأسرة (الإستهلاك الذاتى) ، كذلك انخفاض نسب الإنفاق الغذائى من جملة الإنفاق الإستهلاكى نتيجة تحسن أنماط الإستهلاك ، وأوصت الدراسة بزيادة التطور التقنى فى الزراعة المصرية بالإستفادة من المعونات الخارجية ، كذلك المزيد من برامج الإصلاح الإقتصادى ، مثل أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، والإنفاق الحكومى ، وسياسات الإستثمار والتجارة الخارجية ، مما ينعكس على الإنتاج الزراعى والإستهلاك الغذائى .

---

[٢] فاطمة أحمد الدرديرى (دكتورة) ، أثر السياسات والبرامج الإصلاحية فى إستهلاك الغذاء المصرى –ندوة مؤشرات تسويق وإستهلاك بعض السلع الغذائية فى مصر فى ضوء التطورات الإقتصادية والمحلية والعالمية ، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون للإحصاء ، وعلوم الحاسب معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠